"الآثار والأبعاد الاقتصادية لفيروس كورونا (كوفيد-١٩) على المالية العامة في المملكة العربية السعودية وسُبل علاجها"[١]

"The economic impacts and dimensions of the Coronavirus (Covid-١٩) on public finances in Saudi Arabia and ways to cure them"

د. علي بن ناجح علي منصور[٢]
مدرس بالمعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية بالقاهرة
أستاذ مشارك – قسم الاقتصاد الإسلامي- كلية الشريعة – الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

مستخلص:

تتناول هذه الدراسة تداعيات فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على المالية العامة في المملكة العربية السعودية، بهدف التعرف على مسار التأثير وأبعاده على اقتصاد المملكة العربية السعودية، وكيفية انعكاسه على عناصر الإيرادات والنفقات في المالية العام في المملكة، ويغطي البحث تداعيات فيروس كورونا على الإيرادات العامة للمملكة ثم انعكاساتها على الإنفاق العام وتأثيرها على توجهات السياسة المالية في المملكة، ليتم بعدها الوصول إلى تداعيات فيروس كورونا على الوضع الجاري والكلي للموازنة العامة فيها، وقد إقتضت طبيعة الدراسة الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قدّمت وصفا تحليليًا لموضوع الدراسة من عدة جوانب، ويختتم البحث بالخلاصة والخاتمة التي تتضمن (النتائج والتوصيات) التي تقدم لمتخذي القرار في المملكة العربية السعودية.

---

[١] بحث مدعوم من عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

[٢] الباحث يشكر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة على دعمها هذا البحث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهدفت الدراسة إلى التعرف على الآثار الاقتصادية الناتجة من فيروس كورونا على المالية العامة في المملكة العربية السعودية خلال تلك الفترة، وتقديم سُبل العلاج اللازمة لعلاج تلك الآثار الاقتصادية السلبية التي أثرت بالسلب على المالية العامة للممكلة العربية السعودية، مع تحديد مدى ملائمة المبادرات التي تبنتها الدولة في تلك الأزمة في دعم الاقتصاد السعودي، وتحديد مدى تأثر أهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠م بتبعات هذه الأزمة.

وتوصلت الدراسة إلى أن إجراءات المالية العامة التي إتخذتها المملكة لمواجهة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) أثرت بشكل مباشر على جانبي الإيرادات والنفقات وذلك فيما يتمثل في تأجيل سداد الضرائب والتحويلات النقدية وضخ رؤوس الأموال المساهمة، والضمانات الحكومية للقطاع العام، وأثرت تداعيات الفيروس الاقتصادية على هبوط الإيرادات الحكومية بنسبة أعلى من إنخفاض الناتج، ومن ثم زادت البطالة وانخفض دخل العاملين لحسابهم الخاص وارتفعت تكاليف الصحة العامة. وإزدادت النفقات لتعويض البطالة وإعانة الفئات التي انقطعت عنها مصادر الدخل، مما أثر على المصروفات بالدولة.

الكلمات المفتاحية: المالية العامة- الآثار الاقتصادية -فيروس كورونا (كوفيد-١٩) – المملكة العربية السعودية

Abstract:

This study deals with the repercussions of the Corona virus (Covid -١٩) on public finances in the Kingdom of Saudi Arabia, with the aim of identifying the course of impact and its dimensions on the economy of the Kingdom of Saudi Arabia, and how it reflects on the elements of revenues and expenditures in the public finances in the Kingdom of Saudi Arabia. The research then covers the implications of the Corona virus on the public revenues of the Kingdom of Saudi Arabia, then its repercussions on public spending and its impact on the direction of fiscal policy in the Kingdom. After that, the implications of the Corona virus on the current and overall state of the general

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

budget in it were reached, and the nature of the study required relying on the descriptive analytical approach, as it provided an analytical description of the subject of the study from several aspects, and the research concludes with the conclusion and recommendations made for decision makers in the Kingdom of Saudi Arabia.

The study aimed to identify the economic effects resulting from the Corona virus on public finances in the Kingdom of Saudi Arabia during that period, and to provide the necessary treatment for those negative economic effects that negatively affected the public finances of the Kingdom of Saudi Arabia, while determining the appropriateness of the initiatives adopted by the state in This crisis is in support of the Saudi economy, and determining the extent to which the goals of the Kingdom's Vision ٢٠٣٠ will be affected by the consequences of this crisis.

The study found that the public financial measures taken by the Kingdom to confront the Coronavirus (Covid-١٩) directly affected both sides of revenues and expenditures, in terms of postponing the payment of taxes, cash transfers, the injection of contributing capital, government guarantees for the public sector, and the economic repercussions of the virus affected the decline in revenues Government had a higher rate of decline in output, so unemployment increased, self-employed income decreased, and public health costs increased. Expenditures increased to compensate unemployment and aid groups whose sources of income were cut off, which affected the state's expenditures.

Keywords:
Public Finance - Economic Effects - Coronavirus (Covid-١٩) - Saudi Arabia.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مقدمة:

ظهر فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) في ٣١ ديسمبر من عام ٢٠١٩م وذلك في دولة الصين، وتفشى بسرعة ليطال كافة الدول واقتصاداتها وليلحق ضرراً كبيراً في القطاع المالي والمصرفي وقطاعات اقتصادية عدة مسببة دخول الاقتصاد العالمي مرحلة الكساد. وأدت تبعات فيروس كورونا على المنطقة العربية إلى تهاوي أسعار النفط وإنخفاض الطلب العالمي عليه، وإنخفاض السياحة الداخلية التي تعتمد عليها بعض الدول، وإلى تباطؤ نمو الاقتصادات العربية. وقد انعكست تداعيات الأزمة في آثار مباشرة على القطاع المالي والمصرفي وبآثار غير مباشرة تمثلت بالتباطؤ الاقتصادي في الدول العربية. وتجسدت هذه الأزمة وتبعاتها المباشرة وغير المباشرة والتدابير التي اتخذتها الدول العربية منها المملكة العربية السعودية بدورها في نهاية المطاف في تراجع أوضاع المالية العامة في معظم الدول العربية.

لذا واجه الاقتصاد العالمي تحديات جمة جراء الأزمة العالمية بسبب أزمة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والتي انعكست على أداء النصف الأول من العام ٢٠٢٠م مع عدم توقع حدوث تعافٍ كامل خلال العام القادم واستمرار المخاطر المرتفعة. فمن المتوقع، حسب ما نشر صندوق النقد الدولي لتقديراته في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر يونيو من العام ٢٠٢٠م، انكماش الاقتصاد العالمي بنسبة ٤.٩٪ في عام ٢٠٢٠م، وأن التعافي من الانكماش سيكون أبطأ من التوقعات السابقة، كما توقع الصندوق أن ينمو الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٢١م بنسبة ٥.٤٪ حيث من المتوقع أيضا أن يزداد الاستهاك بالتدريج في عام ٢٠٢١م وأن يتحسن الاستثمار، وإن ظل منخفضًا نسبيا. وتشير تنبؤات الصندوق إلى إرتفاع طفيف في الناتج المحلي الإجمالي العالمي لعام ٢٠٢١م ككل مقارنة بمستواه في ٢٠١٩م، مع التأكيد على أن هناك حالة عدم يقين حيال التوقعات، وأن النمو الاقتصادي سيعتمد على معدلات انتشار العدوى والإجراءات الاحترازية وأحوال الأسواق المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد شهد العالم منذ بداية فيروس كورونا سلسلة من التبعات المتلاحقة التي استدعت آثارها ذكريات الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي في عام ٢٠٠٨م وظلت تلاحقه لعدة سنوات، لكن مع اختلاف كبير في مسببات الأزمة ومع حالة أعلى من عدم اليقين، فقد تأثر الاقتصاد العالمي عبر ثلاث قنوات رئيسة، وهي جانب العرض، وجانب الطلب، والثقة في أسواق المال العالمية وأسواق السلع الأولية. ويتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي انكماشاً خلال العام الحالي، وهناك تفاؤل حذر حول آفاق نموه المستقبلية مع تخفيف الإجراءات الاحترازية والعودة للأوضاع الطبيعية. وقد تتطور حدة سلبية الآثار الاقتصادية وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي حسب تطورات هذه الأزمة. [١]

وفي هذا السياق لم تكن المملكة العربية السعودية بمعزل عن آثار الأزمة على جانبي المالية العامة والاقتصاد. فالمملكة وبحكم علاقاتها الاقتصادية ومكانتها العالمية تؤثر وتتأثر بالأحداث والظروف العالمية، حيث أثر فيروس كورونا على نشاط الاقتصاد المحلي بالإضافة إلى الآثار السلبية للركود الاقتصادي العالمي وإنخفاض الطلب خاصة في أسواق النفط الذي شهد انخفاضات حادة غير مسبوقة في الأسعار. وبالرغم من الأثر السلبي على توقعات نمو الاقتصاد غير النفطي في المملكة هذا العام وما يصاحبه من تفاقم في عجز الميزانية عن المخطط له مع التزام الحكومة بمستويات الإنفاق لدعم الاقتصاد المحلي وتنفيذ برامج رؤية المملكة ٢٠٣٠، فإن النظرة المستقبلية تبدو أقل حدةً عما كان متوقعاً خلال النصف الأول من العام الحالي خاصة بعد العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي والانحسار المستمر في انتشار الفيروس وإرتفاع نسب التعافي.

تُعد المالية العامة في الدول وفي القلب منها المملكة العربية السعودية تكبدت خسائر كبيرة نتيجة انتشار هذا الفيروس، حيث توقفت حركة السياحة الدينية (العمرة والحج)

[١] البيان التمهيدي للميزانية العاملة للدولة، المملكة العربية السعودية، لعام (٢٠٢١).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والطيران بشكل كامل في فترة وصلت إلى حوالي ٤ أشهر (منذ فبراير ٢٠٢٠ حتى الآن). وكذلك إنخفاض أسعار النفط في السوق الدولي، وضخ أموال من الدولة في صورة إعانات للقطاع الخاص، ونفقات تخطت حاجز الـ ٢٠ مليار ريال سعودي للقطاع الصحي في وقت ذروة الأزمة. كما أن الحكومة في المملكة العربية السعودية تدير المالية العامة بشكل حصيف وكفء، ولديها احتياطات يتم استخدامها لتغطية عجز الميزانية إذ تم الاستفادة من تريليون ريال خلال السنوات الخمس الماضية، مؤكدا في الوقت ذاته استخدام الحكومة جزءا من إيرادات الاستثمارات السعودية الخارجية.

والجدير بالملاحظة أن الاقتصاد الوطني السعودي كباقي اقتصادات العالم يواجه هذه الأزمة غير المسبوقة بسبب تداعيات انتشار الفيروس، ما يؤدي إلى إعادة النظر في الميزانية العامة للنظام المالي كمحور تنتظم في إطاره وتسير وفق مقتضياته مختلف أنشطة المؤسسات والمرافق الحكومية.

ومن خلال العرض السابق تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الآثار والأبعاد الاقتصادية لفيروس كورونا COVID-١٩ على المالية العامة في المملكة العربية السعودية وسُبل العلاج لتلك الآثار.

ثانيًا: مشكلة الدراسة

التزمت حكومة المملكة العربية السعودية باستدامة المالية العامة، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، رغم استمرار التأثيرات الناتجة عن فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) وما تبعها من إنخفاض حاد في نمو الاقتصاد العالمي وأسعار النفط. كما أن القدرة على التنبؤ بما ستؤول إليه المالية العامة بالمملكة في عام ٢٠٢١ والأعوام التي تليها ستكون محدودة وغير دقيقة وذلك بسبب حالة عدم اليقين السائدة على مستوى العالم. ولكن ربما وضع المالية العامة يكون أفضل من بعض الدول وذلك نظراً للإجراءات المتخذة للحد من هذه التأثيرات على المالية العامة للدولة بما يضمن توفير المتطلبات المالية اللازمة لتنفيذ الإجراءات الوقائية والمباشرة للتعامل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع تبعات الوباء والحد من انتشاره، لحماية المنشآت والأجهزة الحكومية واستمرارية أعمالها، وتوفير جميع الاعتمادات الإضافية المطلوبة والخدمات الصحية اللازمة للوقاية والعلاج ومنع الانتشار، مع الحرص على أولوية الإنفاق الاجتماعي، وإعادة توجيه الإنفاق الحكومي وفق ما تتطلبه هذه المرحلة الاستثنائية.

ومع تطور حدة الآثار السلبية الاقتصادية لفيروس كورونا (كوفيد -١٩) والإغلاق الكامل لبعض الدول، بادرت كثير من الحكومات بتطبيق سياسات تحفيزية، وتعزيز إمداداتها الحيوية الطارئة لحماية مواطنيها، والحد من إرتفاع مستوى البطالة، وحالات الإفلاس. فعلى جانب المالية العامة، ومع الانكماش الحاد لكثير من الأنشطة الاقتصادية وتراجع الإيرادات الحكومية، إلى جانب تزايد الإنفاق العام والدعم الكبير، ارتفعت الضغوط على المالية العامة حيث تشير بيانات النصف الأول من العام الجاري إلى إرتفاع الديون وإنخفاض الاحتياطيات، كما تشير التوقعات إلى تجاوز الدين العام العالمي نسبة ١٠٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٢٠م. وفي ظل الإغلاق الكامل في كثير من البلدان، ركزت بعض الدول على تخفيف الإجراءات الاحترازية لدعم التعافي الاقتصادي، رغم استمرار حالة عدم اليقين بشأن احتواء فيروس كورونا.

ولضمان الاستدامة المالية تم خفض النفقات العامة في إطار موازنة عام ٢٠٢٠ بنحو ٥٠ مليار ريال من خلال تأجيل بعض أوجه النفاق. ارتفع الدين العام القائم حتى نهاية الربع الأول ٢٠٢٠ إلى حوالي ٧٢٣.٥مليار ريال سعودي بمعدل نمو بلغ ٦.٧٪، بمعدل نمو بلغ ٥٥.٢ % عبارة عن ديون محلية، ما يعادل ٣٩٩.٥ مليار ريال. بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٢٤.٣ %، بزيادة ٢ نقطة مئوية عن العام السابق. بلغ العجز المالي المُسجل خلال الفترة ٣٤ مليار ريال تم تمويله من خلال إصدارات دين داخلي بقيمة ٢٦.٧مليار ريال وإصدارات خارجية بقيمة ١٨ مليار ريال. وقد شهدت الصادرات الخارجية إقبالا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واسعًا من قِبل المستثمرين في الأسواق الدولية وتم تغطية بعضها بنحو ٣.٩ مرة من قيمة الإصدار الأصلي.[١]

لذا يكمن التساؤل الرئيس للمشكلة في " **هل للتداعيات والآثار الاقتصادية الكبيرة الناجمة من فيروس كورونا (كوفيد-١٩) أثراً على (المالية العامة) النفقات والايرادات العامة بالمملكة العربية السعودية**".

ويمكن الإجابة على هذا التساؤل الرئيس من خلال عدة تساؤلات فرعية:

١. إلى أي مدى أثرت المبادرات التي تبنتها الدولة في علاج تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد السعودي؟
٢. إلى أي مدى تأثرت النفقات والإيرادات والدين العام الداخلي والخارجي من التداعيات والآثار الاقتصادية التي خلفتها أزمة فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

ثالثًا: أهداف الدراسة

١. التعرف على الآثار الاقتصادية الناتجة من فيروس كورونا على المالية العامة (الإيرادات والنفقات والدين العام الداخلي والخارجي) في المملكة العربية السعودية خلال تلك الفترة.
٢. تحديد مدى ملائمة المبادرات التي تبنتها الدولة في تلك الأزمة في دعم الاقتصاد السعودي.
٣. تقديم سُبل العلاج اللازمة لعلاج تلك الآثار الاقتصادية السلبية التي أثرت بالسلب على المالية العامة للمكلة العربية السعودية.

[١] وزارة المالية في المملكة العربية السعودية، "التقرير الربعي لأداء الميزانية العامة للدولة، الربع الأول من السنة المالية ١٤٤٢/١٤٤١هـ، ٢٠٢٠م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعًا: فروض الدراسة

تسعى هذه الدراسة لاختبار الفروض التالية:

١. إرتفعت النفقات العامة لعام ٢٠٢٠م بالمملكة العربية السعودية بدرجة كبيرة نتيجة فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

٢. للتداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا (كوفيد-١٩) تأثيرًا كبيرًا على الدين العام الداخلي والخارجي للمملكة خلال عام ٢٠٢٠م.

خامسًا: الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت المالية العامة وبعض الدراسات التي تناولت فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، لذا سوف يقوم الباحث باستعراض بعض هذه الدراسات:

هدفت دراسة (جمال قاسم محمود، ٢٠١٨) إلى قياس أثر السياسات النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي على المديين القصير والمتوسط لعدد من الدول العربية، حيث تتأثر اقتصادات الدول العربية عموما بالعديد من الصدمات التي تترك لها آثر لفترات طويلة حتى يبدأ النشاط الاقتصادي بالتعافي، ويبقى التساؤل عن حجم الأثر والفترة التي يبدأ أثرها الاقتصادي في التعافي.

وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية لها أثر أكبر من السياسة النقدية في تفسير تباين خط التقدير في مصر. في حين أن السياسة النقدية لها أثر أكبر من السياسة المالية في تفسير تباين خطأ التقدير في السعودية والإمارات والأردن والمغرب.

وهدفت دراسة (الوليد أحمد طلحة، ٢٠٢٠أ) إلى الوقوف على الأثر الاقتصادي لفيروس كورونا على الدول العربية .كما تسعى إلى إبراز الجهود الدولية والعربية المبذولة للقضاء على الوباء مع تسليط الضوء على الاقتصادات العربية بالاستناد إلى بعض الاحصاءات المتاحة حتى لحظة إعداد الدراسة. كما تتناول جهود السلطات الوطنية في الدول العربية ودور المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة إلى وزارات المالية لمواجهة التداعيات الاقتصادية للفيروس والحيلولة دون انتشاره.

وتوصلت الدراسة إلى أن السياسات التي أطلقتها الدول العربية جاءت تحفيزية من خلال حزم الدعم المالي لهذه الدول عن طريق مصارفها المركزية أو من خلال إنشاء صناديق تمويلية وحسابات خاصة أُنشئت خصيصاً لهذا الغرض بمشاركة مجموعة من المصارف التجارية.

كما هدفت دراسة (الوليد أحمد طلحة، ٢٠٢٠ب) إلى التعرف على مخاطر الدين العام في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد، وكذلك هل فيروس كورونا المستجد يفرض ضغوطات على المالية العامة وهل يؤدي إلى إرتفاع كبير للدين العام في الدول العربية أم لا.

وتوصلت الدراسة إلى:

- أهمية وجود أطر فعالة لإدارة الدين العام في الدول العربية وتقليل مخاطره بما ينسجم مع أفضل الممارسات الدولية.
- ضرورة تبني استراتيجيات لإدارة الدين العام وتقليل مخاطره ومواصلة جهود تطوير وزيادة عمق الأسواق المالية وتشجيع الشراكة مع القطاع الخاص لضمان استدامة الدين العام.

كما هدفت دراسة (الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ٢٠٢٠) إلى استعراض نتائج استفتاء قياس أثر فيروس كورونا على المنشآت الصغيرة في المملكة على أن تكون ضمن مبادرات شبكة السياسات العالمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة(Global SME policy Network)، والتي أطلقت من منشآت بالتعاون مع جامعة الأمير سلطان، حيث تهدف إلى توفير سياسات تعتمد على بيانات الحكومات والمنظمات الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول العشرين، تستعرض الدراسة إجابات ٩١٨ مشارك من ١٣ منطقة حول المملكة، ومن أنشطة مختلفة تم جمع مشاركتهم بين تاريخ(١٦-٢٢) أبريل من العام ٢٠٢٠م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توصلت الدراسة إلى:

- تأثر ٩٩.٥٪ من إجمالي العينة سلباً نتيجة فيروس كورونا، والنظرة التشاؤمية هي السيناريو المحتمل لدى أكثر من ٦٦٪ من ملاك المنشآت.
- ٦٥.٢٪ متوسط عدد المنشآت التي أثر فايروس كورنا على أنشطتها بشكل مرتفع جداً، ٢٠.٩٪ من المنشآت أوقفت كل الموظفين، ١٤.٧٪ من المنشآت أوقفت اكثر من ١٠ عاملين.
- ٧٩٪ من أنشطة أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة لم تتضمن على خدمات إلكترونية قبل فيروس كورونا، كما أن ٢١٪ من أنشطة المنشآت تضمنت على خدمات إلكترونية في أنشطة خدمات الإقامة، والطعام، وتجارة الجملة، والتجزئة.

وهدفت دراسة (شركة إبسوس، ٢٠٢٠) إلى بيان أثر أزمة كورنا على الشركات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك مدى استعدادها لمعالجة الأزمة الحالية وما يترتب عليها، بالإضافة إلى ذلك هدفت الدراسة إلى القاء الضوء على إجراءات الاستجابة التي قامت الشركات باعتمادها، وكذلك على تحديد احتياجات وتوقعات الشركات الصغيرة والمتوسطة من مختلف أصحاب القرار في الفترة القادمة.

توصلت الدراسة إلى:

- أن الإغلاق التام أدى إلى التوقف الكامل لأنشطة معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في المملكة، ونتيجة لذلك تأثرت مصادر الايرادات على نحو خطير؛ حيث تعرضت ٩ من كل ١٠ من هذه الشركات إلى خسائر كاملة في الايرادات.
- أن الإجراءات الحكومية لم تعالج التحديات الحالية التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل تام، رغم أن أغلب الشركات تقدر جهود الحكومة إلا أن الغالبية العظمى من أصحاب الأعمال لا يرون أنها عالجت تحديات أعمالهم بشكل كاف، كما أنهم يرون أن الإجراءات فضلت حقوق الموظفين على حقوق أصحاب العمل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسة التحليلة للآثار والتداعيات لفيروس كورونا (كوفيد-١٩) على المالية العامة بالمملكة العربية السعودية في ضوء التقارير الصادرة من وزارة المالية السعودية خلال ٢٠٢٠م

أولاً: تداعيات الأزمة على الإيرادات العامة في المملكة العربية السعودية

تأثرت الإيرادات الحكومية السعودية بشكل ملحوظ خلال العام الجاري ٢٠٢٠م نتيجة إنخفاض الإيرادات النفطية وغير النفطية على حدٍ سواء. فقد أدت المخاطر الصحية المرتبطة بفيروس كورونا (كوفيد -١٩) إلى تغيرات في سلوك الأفراد مع تطبيق الإجراءات الوقائية والاحترازية، مما أدى إلى إنخفاض ملحوظ على حركة النشاط الاقتصادي انعكس على غالبية القطاعات الاقتصادية. وتبع ذلك تطبيق الحكومة للمبادرات التحفيزية بغرض مساندة القطاع الخاص والتي شملت بعض الإعفاءات والتأجيل في سداد بعض الضرائب والرسوم وغيرها من المبادرات مما أثر على الإيرادات غير النفطية. وفي الوقت نفسه تراجع الطلب العالمي على النفط نتيجة توقف الأنشطة الاقتصادية في أغلب دول العالم، والهبوط الحاد في الأسعار الذي شهدته الأسواق العالمية منذ بداية الأزمة، ومن المتوقع أن تؤثر هذه العوامل على الحصيلة من الإيرادات الحكومية لعام ٢٠٢٠م. ولمواجهة الأزمة ومتطلبات المرحلة حرصت الحكومة على توفير موارد إضافية تتسم بالانتظام والاستقرار مثل زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة من ٥٪ إلى١٥٪ بداية من شهر يوليو لعام ٢٠٢٠م ورفع الرسوم الجمركية لبعض السلع اعتباراً من ٢٠ يونيو لعام ٢٠٢٠م لتعزيز الإيرادات غير النفطية، وبالتالي تعويض جانب من الإنخفاض الحاد المتوقع في الإيرادات النفطية ضمن خطط تنويع الإيرادات وتنمية الإيرادات غير النفطية لتقليل المخاطر المالية والاقتصادية على المديين المتوسط والطويل.

ومن المتوقع أن تؤثر هذه العوامل على إجمالي الإيرادات الحكومية لعام ٢٠٢٠م، حيث بلغت الإيرادات منذ بداية العام وحتى شهر يونيو نحو ٣٢٦ مليار ريال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بإنخفاض نسبته ٣٥.٦٪ عن الفترة المماثلة من العام الماضي. وتجدر الإشارة إلى أن توقعات عام ٢٠٢٠م تتضمن تحصيل توزيعات أرباح استثنائية من استثمارات الحكومة ضمن الإيرادات غير النفطية.

وفي ضوء هذه المتغيرات، من المتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات غير النفطية في عام ٢٠٢٠م حوالي ١٨.٢٪ كنسبة من الناتج المحلي غير النفطي. كما تجدر الإشارة إلى أن متوسط الإيرادات غير النفطية بلغ حوالي ٢٩٤ مليار ريال سنويا خلال الفترة منذ تنفيذ الإصاحات في عام ٢٠١٧م حتى عام ٢٠١٩م مقارنة بمتوسط بلغ ١٦٠ مليار ريال سنويا خلال الفترة منذ عام ٢٠١٤م حتى عام ٢٠١٦م.

لقد أشاد تقرير حديث لصندوق النقد الدولي بمنهجية المملكة في تنويع مصادر دخل المالية العامة، لكنه عاد وأكثر القلق بشأن قدرة هذه الإصلاحات على الوصول بالاقتصاد السعودي إلى بر الأمان بحلول ٢٠٣٥ على أساس أن الطلب على النفط سيتغير بعدها. لقد أسهب التقرير في توقعاته وقدم سيناريوهات متعددة تشاؤمية في جوهرها، خاصة أن ظاهرة تراجع النمو في الطلب شهدها العالم من قبل في الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٦ ثم تجاوزها ليحقق نموا مستمرا من ذلك الحين، كما أن التقرير لم يتنبه إلى أن رؤية المملكة ٢٠٣٠ ليست رؤية قاصرة النظر، حتى تفشل في قراءة أثر الصدمات النفطية أو أن تركز اهتمامها بالمالية العامة فقط، بل هي خطة تنوع اقتصادي حقيقية وصريحة وجادة، فالمشهد واضح بشأن صندوق الاستثمارات العامة الذي أصبح رافدا مهما وصريحا في التنمية الاقتصادية بعيدا عن إيرادات المالية العامة، واستطاع الصندوق خلال الفترة الماضية تعظيم أصوله، ولا يغيب عنا هنا أثر اكتتاب شركة أرامكو السعودية في تنمية مالية الصندوق، حيث نجحت المشاريع الاستراتيجية في تنشيط القطاع السياحي، الذي قفزت مساهمته من ٥٧ مليارا ٢٠٠٤ إلى ٢١١ مليارا في ٢٠١٨ ونسبة نمو تتجاوز ٧٪.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والجدول التالي رقم (١) يوضح الإيرادات المحققة خلال الربع الأول والثاني والثالث من عام ٢٠٢٠م.

جدول رقم (١)

الإيرادات الفعلية للربع الأول والثاني والثالث لعام ٢٠٢٠م

الإيرادات	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الإجمالي
الإيرادات النفطية	١٢٨.٧٧١	٩٥.٧١٨	٩٢.٥٨٢	٣١٧.٠٧١
الإيرادات غير النفطية	٦٣.٣٠١	٣٨.٢٢٧	١٢٢.٩٩٥	٢٢٤.٥٢٣
الإجمالي	١٩٢.٠٧٢	١٣٣.٩٤٥	٥٧٧.٢١٥	٥٤١.٥٣٩

المصدر: التقرير الربعي الثاني لأداء الميزانية العامة للدولة ٢٠٢٠ م (١٤٤٢/١٤٤١هـ)

المصدر: التقرير الربعي الثالث لأداء الميزانية العامة للدولة ٢٠٢٠ م (١٤٤٢/١٤٤١هـ)

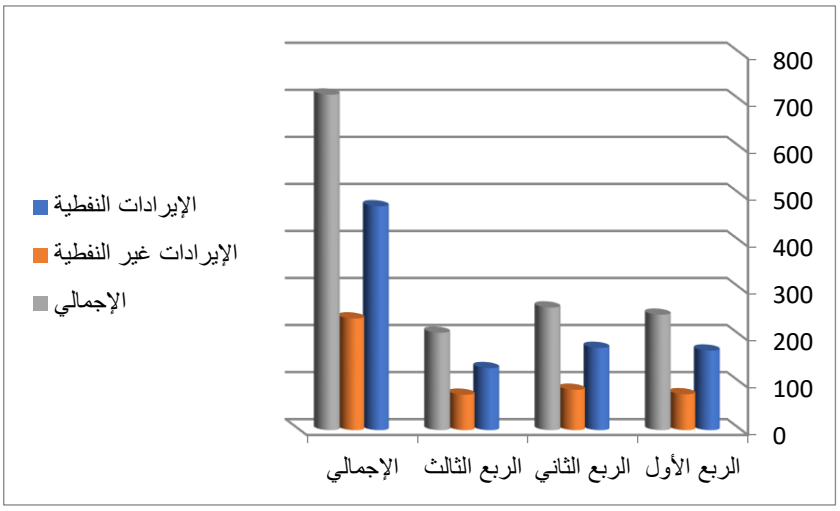

شكل رقم (١)

الإيرادات الفعلية للربع الأول والثاني والثالث لعام ٢٠٢٠م

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (١) والشكل رقم (١) الإنخفاض المتتالي في الإيرادات النفطية وغير النفطية للربع الأول والثاني والثالث من عام ٢٠٢٠م ، حيث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قدرت الإيرادات النفطية للربع الأول ١٢٨.٧٧١ وإنخفضت في الربع الثاني إلى ٩٥.٧١٨ ثم إلى ٩٢.٥٨٢ في الربع الثالث وذلك نتيجة ذروة الأزمة التي عصفت باقتصاديات العالم المتقدم منها والنامي ولكن نظراً لقوة الاقتصاد المملكة لم تتأثر كثيرًا بتلك الأزمة.

وكذلك يلاحظ من خلال الجدول السابق زيادة الإيرادات غير النفطية في الربع الثالث نتيجة إستعادة جزء كبير من الاقتصاد عن الربع الأول الذي تأثرا كثيرًا بفيروس كورونا نظراً لبدايته في تلك الفترة بمقدار ٥٩.٦٩٤ مليار ريال سعودي وهذا الرقم أفاد الاقتصاد كثيرًا للإنفاق على قطاع الصحة وسد العجز الذي أثر على الميزانية خلال الربعين السابقين.

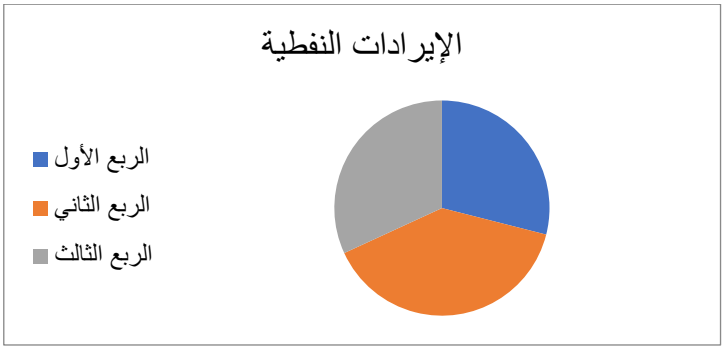

شكل رقم (٢)

الإيرادات النفطية للثلاثة أرباع الأولى من عام ٢٠٢٠م

يلاحظ من خلال الشكل السابق رقم (٢) زيادة الإيرادات النفطية عن الإيرادات غير النفطية خلال الربع الأول بمقدار ٦٥.٤٧٠ مليار ريال وأيضاً زيادتها في الربع الثاني بمقدار ٥٧.٤٩١ مليار ريال وإنخفاضها عن الإيرادات غير النفطية في الربع الثالث بمقدار (٣٠.٤١٣) ريال سعودي وذلك نتيجة زيادة المتحصلات غير النفطية لتلك الفترة. وتأثر أسعار النفط العالمية بفيروس كورونا مما أدى لهذا الإنخفاض الكبير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم (٣)

الإيرادات غير النفطية للربع الأول والثاني والثالث لعام ٢٠٢٠م

يلاحظ من خلال الشكل السابق رقم (٣) زيادة الإيرادات غير النفطية عن الإيرادات النفطية والتي بلغت ١٢٢.٩٩٥ مليار ريال خلال الربع الثالث وذلك نتيجة زيادة المتحصلات غير النفطية لتلك الفترة وتأثر أسعار النفط العالمية بفيروس كورونا مما أدى لهذا الإنخفاض الكبير.

والجدول التالي رقم (٢) يوضح الإيرادات الفعلية للربع الأول والثاني والثالث لعام ٢٠١٩م

جدول رقم (٢)

الإيرادات الفعلية للربع الأول والثاني والثالث لعام ٢٠١٩

الإيرادات	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الإجمالي
الإيرادات النفطية	١٦٩.٠٨٧	١٧٤.٩١٠	١٣١.٨٤٣	٤٧٥.٨٤٠
الإيرادات غير النفطية	٧٦.٣١٩	٨٥.٧٩٧	٧٥.٣٦٦	٢٣٧.٤٨٢
الإجمالي	٢٤٥.٤٠٦	٢٦٠.٧٠٧	٢٠٧.٢٠٩	٧١٣.٣٢٢

المصدر: التقرير الربعي الثاني لأداء الميزانية العامة للدولة ٢٠١٩م (١٤٤٠/١٤٤١هـ)

التقرير الربعي الثالث لأداء الميزانية العامة للدولة ٢٠٢٠ م (١٤٤١/١٤٤٢هـ)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

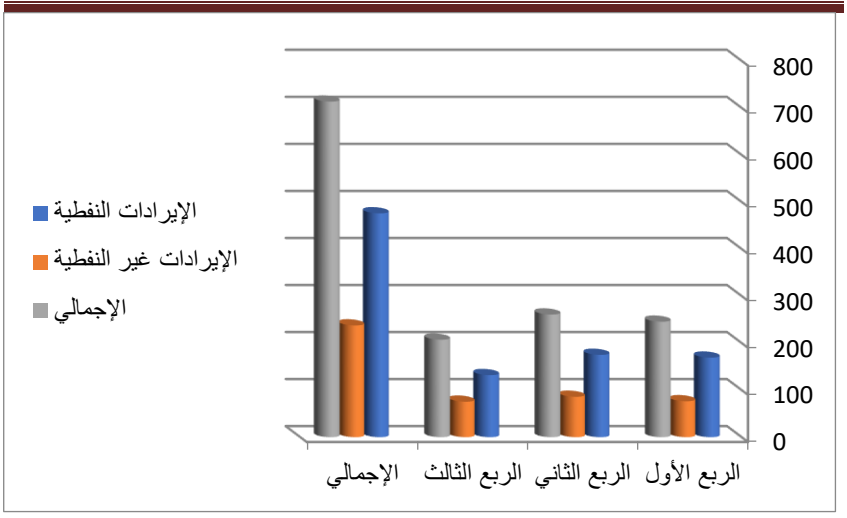

الشكل رقم (٤)

الإيرادات الفعلية للثلاثة أرباع الأولى من عام ٢٠١٩

يلاحظ من خلال المقارنة بين الأرقام الواردة في الجدول رقم (٢) الخاص بإيرادات عام ٢٠٢٠م والشكل رقم (٤) الخاص بإيرادات عام ٢٠١٩م أن هناك إنخفاض في الإيرادات النفطية في الربع الأول لعام ٢٠١٠م مقارنة بنفس الفترة لعام ٢٠١٩م بمقدار ٤٠.٣١٦ مليار ريال، وكذلك إنخفاض الإيرادات غير النفطية للربع الأول عن نفس الفترة لعام ٢٠١٩ بمقدار ١٣.٠١٨ مليار ريال؛ وأن الإيرادات النفطية للربع الثالث لعام ٢٠٢٠م إنخفضت كثيراً بمقارنتها بنفس الفترة للعام ٢٠١٩م بمقدار ٣٩.٢٦١ مليار ريال وذلك نتيجة التأثر الكبير لفيروس كورونا لتلك الفترة التي أثرت على جميع بنود إيرادات الميزانية، وكذلك تأثر الإيرادات غير النفطية للربع الثالث لعام ٢٠٢٠م مقارنة بنفس الفترة لعام ٢٠١٩م بمقدار ٤٧.٦٢٩ مليار ريال وهذا الفرق يمثل ثلث الإيرادات غير النفطية المحققة خلال تلك الفترة لعام ٢٠١٩م.

ثانيًا: انعكاسات الأزمة على النفقات العامة في المملكة العربية السعودية

في ظل الظروف الاستثنائية في العام الماضي ٢٠٢٠م، أولت الحكومة أهمية كبرى إلى تعزيز كفاءة الإنفاق وتوجيهه لدعم المجالات الأكثر إلحاحاً لمواجهة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتجاوز الأزمة، عبر اتخاذ عدد من الإجراءات الاحترازية للمساهمة في الحفاظ على صحة وحياة المواطنين والمقيمين كونها الأولوية الأسمى لحكومة المملكة. وفي هذا الإطار، تم العمل على توفير المتطلبات المالية الازمة لدعم جاهزية القطاع الصحي والعمل على الحد من انتشار الفيروس، بالإضافة إلى تقديم العلاج المجاني للمواطنين والمقيمين والزائرين والتوسع في عمليات الفحص، كما تم إطلاق حزم تحفيزية للحد من الآثار السلبية على منشآت القطاع الخاص وذلك بتوفير السيولة الازمة لتخفيف الأعباء عن المنشآت الأكثر تأثيراً في ظل ظروف الأزمة الحالية ومنها تحمل الحكومة ٦٠% من رواتب موظفي القطاع الخاص السعوديين بهدف الحفاظ على العمالة وعدم تسريحها من خلال برنامج (ساند).

كما تركز سياسة النفقات الحكومية على تعزيز مستهدفات النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة ومن ذلك دعم التنمية الاجتماعية، وتحقيق مستهدفات المالية العامة في الانضباط وتحسين التخطيط المالي ورفع كفاءة الإنفاق.

وبالتالي، فإن جهود الحكومة المتواصلة لرفع كفاءة الإنفاق والحفاظ على الاستدامة المالية، بالإضافة إلى التركيز على السياسات المحفزة للقطاع الخاص وتحسين بيئة الأعمال كما سبق الإشارة لها، كان من الضروري أن يسهم في إنخفاض النفقات الحكومية عن المعتمدة في الميزانية لهذا العام لولا الأزمة الحالية التي شهدها العالم (فيروس كورونا) عصف بكل التدابير نظراً لتوقف عجلة الإنتاج والاقتصاد بشكل عام وتراجع المعدلات ليس على مستوى المملكة فحسب بل على مستوى العالم.

فقد تم تقدير النفقات العامة للدولة سابقًا للعام ٢٠٢٠م بحوالي١,٠٢٠ مليار ريال. وستستمر الجهود خلال العام الحالي ٢٠٢١ وعلى المدى المتوسط لرفع كفاءة الإنفاق لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي والحماية الاجتماعية ورفع مستوى كفاءة الخدمات الحكومية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفيما يلي الجدول رقم (٣) يوضح المصروفات الفعلية للثلاثة أرباع الأولى لعام ٢٠٢٠م.

جدول رقم (٣)

المصروفات الفعلية للثلاثة أرباع الأولى لعام ٢٠٢٠م

المصروفات الفعلية	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الإجمالي
الإجمالي	٢٢٦.١٧٩	٢٤٣.١٨١	٢٥٦.٣٤٥	٧٢٥.٧٠٥

المصدر: التقرير الربعي الثالث لأداء الميزانية العامة للدولة ٢٠٢٠ م (١٤٤١/١٤٤٢هـ)

يلاحظ من خلال الجدول السابق رقم (٣) إرتفاع المصروفات للربع الثالث مقارنة بالربع الأول من نفس العام ٢٠٢٠ بمقدار ٣٠.١٦٦ مليار ريال وذلك نتيجة لتوالي الآثار على ميزانية المملكة خلال تلك الفترة نظراً لأزمة فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

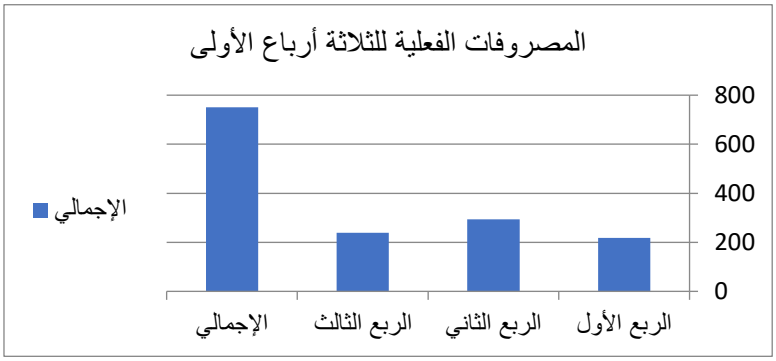

الشكل رقم (٥)

المصروفات الفعلية للثلاثة أرباع الأولى لعام ٢٠٢٠م

يلاحظ من خلال الشكل السابق رقم (٥) إرتفاع المصروفات للربع الثالث مقارنة بالربع الأول بمقدار ٣٠.١٦٦ مليار ريال وذلك نتيجة لتوالي الآثار على ميزانية المملكة خلال تلك الفترة، في حين بلغ إجمالي النفقات للأرباع الثلاثة الأولى للعام ٢٠٢٠م ٧٢٥.٧٠٥ مليار ريال سعودي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

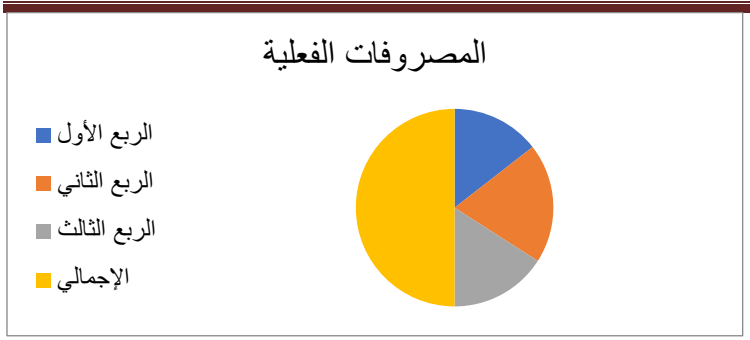

الشكل رقم (٦)

المصروفات الفعلية للثلاثة أرباع الأولى لعام ٢٠٢٠م

وفيما يلي جدول يوضح المصروفات الفعلية على قطاع الصحة والتنمية الإجتماعية للربع الثالث من عام ٢٠٢٠م.

جدول رقم (٤)

المصروفات الفعلية حتى الربع الثالث لعام ٢٠٢٠م والميزانية المعتمدة لقطاع الصحة والتنمية الاجتماعية[١]

الصحة والتنمية الإجتماعية	المنصرف حتى الربع الثالث ٢٠٢٠م	الميزانية المعتمدة ٢٠٢٠م
الإجمالي	١٢٤.٣٧٠	١٦٦.٩٨٠

المصدر: التقرير الربعي الثالث لأداء الميزانية العامة للدولة ٢٠٢٠ م (١٤٤٢/١٤٤١هـ)

يوضح الجدول السابق رقم (٤) قيمة المصروفات الفعلية على الصحة والتنمية الإجتماعية حتى الربع الثالث من عام ٢٠٢٠م وتقدر بـ ١٢٤.٣٧٠ مليار ريال سعودي.

[١] تجدر الإشارة إلى أن الصرف الفعلي على متطلبات الخدمات الصحية حتى الربع الثالث من العام ٢٠٢٠م في هذا البند انخفضت بنسبة ١٦٪ مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق ٢٠١٩، صفحة ١٩ من التقرير الربعي الثالث لأداء الميزانية العامة للدولة ٢٠٢٠م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (٧)

المصروفات الفعلية حتى الربع الثالث لعام ٢٠٢٠م والميزانية المعتمدة لقطاع الصحة والتنمية الاجتماعية

يلاحظ مما سبق إرتفاع المصروفات الفعلية حتى الربع الثالث من العام ٢٠٢٠ وهذا ناتج عن توجيه الدعم لقطاعات عدة بسبب فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، كما قامت حكومة المملكة العربية السعودية ببعض القرارات وتخصيص حزمة مالية واقتصادية كبيرة من ضمن الاجراءات الاحترازية الخاصة بمواجهة هذا الفيروس.

وفيما يلي الجدول رقم (٥) يوضح المصروفات الفعلية للثلاثة أرباع الأولى لعام ٢٠١٩م.

جدول رقم (٥)

المصروفات الفعلية للثلاثة أرباع الأولى لعام ٢٠١٩م

المصروفات الفعلية	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الإجمالي
الإجمالي	٢١٧.٥٧٠	٢٩٤.٢٢٦	٢٣٩.٣٧٦	٧٥١.١٧٢

المصدر: التقرير الربعي الثالث لأداء الميزانية العامة للدولة | ٢٠١٩م (١٤٤٠/١٤٤١هـ)

ومن خلال الجدول السابق رقم (٥) وبمقارنة المصروفات الفعلية للعام ٢٠١٩ و ٢٠٢٠م الواردة في الجدولين السابقين رقم (٣ و٥) نلاحظ ارتفاع المصروفات في الربع الأول لعام ٢٠٢٠م مقارنة بعام ٢٠١٩ لنفس الفترة بمقدار ٨.٦٠٩ مليار ريال، بينما إنخفضت المصروفات الفعلية للربع الثاني للعام ٢٠٢٠ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٩ بمقدار ٥١.٠٤٥ مليار ريال، ولكن في المقابل ارتفعت المصروفات الفعلية للربع الثالث للعام ٢٠٢٠ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمقدار ١٦.٩٦٩ مليار ريال وذلك ناتج عن تداعيات الأزمة التي أثرت على كافة قطاعات الدولة وكذلك الإنفاق على قطاع الصحة، حيث بلغت قيمة المصروفات الإجمالية المنصرفة حتى الربع الثالث لعام ٢٠٢٠ بما يقدر ٧٢٥.٧٠٥ مليار ريال، بينما قدرت ٧٥١.١٧٢ مليار ريال في عام ٢٠١٩م، بإنخفاض قدره ٢٥.٤٦٧ مليار ريال عن عام ٢٠١٩م.

الشكل رقم (٨)

المصروفات الفعلية للثلاثة أرباع الأولى لعام ٢٠١٩م

يوضح الشكل السابق رقم (٨) قيمة المصروفات الفعلية للربع الأول والثاني والثالث لعام ٢٠١٩م والذي بلغ ٥١١.٧٩٦ مليار ريال كإجمالي مصرفات فعلية حتى الربع الثالث.

والجدول التالي رقم (٦) يوضح المصروفات الفعلية المنصرفة حتى الربع الثالث لعام ٢٠١٩م والميزانية المعتمدة لقطاع الصحة والتنمية الاجتماعية

جدول رقم (٦)

المصروفات الفعلية المنصرفة حتى الربع الثالث لعام ٢٠١٩م والميزانية المعتمدة لقطاع الصحة والتنمية الاجتماعية

الصحة والتنمية الإجتماعية	المنصرف حتى الربع الثالث ٢٠١٩م	الميزانية المعتمدة ٢٠١٩م
الإجمالي	٩٠٣.١٤٣	٠٤١.١٧٢

المصدر: التقرير الربعي الثالث لأداء الميزانية العامة للدولة ٢٠١٩م (١٤٤٠/١٤٤١هـ)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (٩)

المصروفات الفعلية المنصرفة حتى الربع الثالث لعام ٢٠١٩م والميزانية المعتمدة لقطاع الصحة والتنمية الاجتماعية

يوضح الشكل السابق رقم (٩) والجدول السابق رقم (٦) المصروفات الفعلية لعام ٢٠١٩ على قطاع الصحة والتنمية الإجتماعية والتي بلغت حتى الربع الثالث ١٤٣.٩٠٣ مليار ريال.

وبمقارنة إجمالي المصروفات الفعلية التي صرفت في ميزانية ٢٠١٩ و ٢٠٢٠م حتى الربع الثالث نجد أن هناك إنخفاض بمقدار ١٩.٥٣٣ مليار ريال في مصروفات الربع الثالث من عام ٢٠٢٠م.

ثالثًا: انعكاسات الأزمة على الدين العام في المملكة العربية السعودية

شهدت الميزانية خلال العامين الماضيين انخفاضاً في العجز، وهذا ينسجم مع التوجه الرئيس للحكومة للحفاظ على الاستقرار والاستدامة المالية على المدى المتوسط وتعزيز وضع المالية العامة. ومن المتوقع استمرار إنخفاض العجز في الميزانية في العام ٢٠١٩م ليبلغ حوالي٤.٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل٥.٩ % من الناتج المحلي الإجمالي في العام السابق كما هو موضح في الشكل البياني أدناه. كما يتوقع أن يبلغ الدين العام نحو ٢٤ % من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام ٢٠١٩م.

يتوقع أن يصل إجمالي الدين العام إلى نحو ٣٤.٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية العام ٢٠٢٠م. ومن المتوقع أن يتم الحفاظ على رصيد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاحتياطيات الحكومية في نهاية العام حسب الميزانية المعتمدة عند ٣٤٦مليار ريال أي ما يعادل ١٤% من الناتج المحلي الإجمالي. وتجدر الإشارة إلى تعديل السقف الأعلى للدين العام من ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥٠٪ ومن المتوقع عدم الوصول إلى تلك النسبة على المدى المتوسط، وذلك في ضوء زيادة الاحتياجات التمويلية لمواجهة أزمة فيروس كورونا العالمية وتأثيراتها المالية والاقتصادية.

جدول رقم (٧)

الدين العام حتى الربع الثالث لعام ٢٠٢٠م

البيان	الدين الداخلي	الدين الخارجي	الإجمالي
الإصدارات أو الاقتراض أول المدة	٧٦٤.٣٧٢	١٦١.٣٠٥	٦٧٧.٩٢٥
الإصدارات أو الاقتراض أخر المدة	١٦٢.١٨٨	٤٥.٠٠٠	٢٠٧.١٨٨
سداد أصل الدين	(٣٧.٣٦٠)	----	(٣٧.٣٦٠)
الإجمالي	٤٩٧.٥٩٢	٣٥٠.١٦١	٨٤٧.٧٥٣

المصدر: التقرير الربعي الثالث لأداء الميزانية العامة للدولة ٢٠٢٠ لم (١٤٤٢/١٤٤١هـ)

يوضح الجدول السابق رقم (٧) إجمالي الدين الداخلي حتى الربع الثالث لعام ٢٠٢٠م بلغ ٤٩٧.٥٩٢ مليار ريال، أما الدين الخارجي فبلغ ٣٥٠.١٦١ مليار ريال، في حين بلغ إجمالي الدين العام ٨٤٧.٧٥٣ مليار ريال.

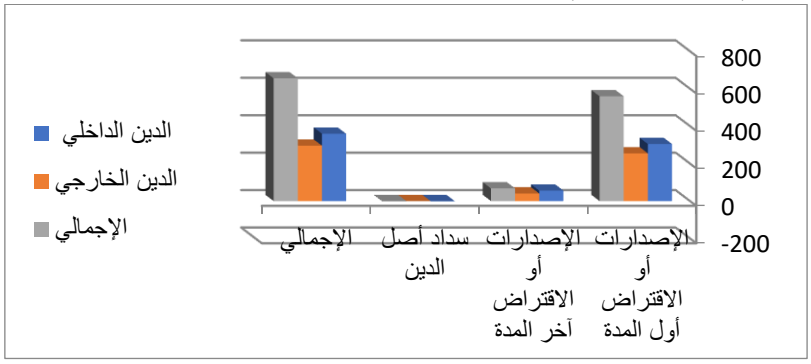

الشكل رقم (١٠)

الدين العام حتى الربع الثالث لعام ٢٠٢٠م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوضح الجدول التالي رقم (٨) الدين العام حتى الربع الثالث لعام ٢٠١٩م

جدول رقم (٨)

الدين العام حتى الربع الثالث لعام ٢٠١٩م

البيان	الدين الداخلي	الدين الخارجي	الإجمالي
الإصدارات أو الاقتراض أول المدة	٩٨٠.٣٠٤	٠٠٠.٢٥٥	٥٥٩.٩٨٠
الإصدارات أو الاقتراض آخر المدة	٠٦٠.٥٦	٧٨٦.٤٠	٦٧.٨٧٤
سداد أصل الدين	(١.٢٠٥)	------	(١.٢٠٥)
الإجمالي	٣٥٩.٨٣٥	٢٩٥.٧٨٦	٦٥٥.٦٢١

المصدر: التقرير الربعي الثالث لأداء الميزانية العامة للدولة ٢٠١٩ لم (١٤٤٠/١٤٤١هـ)

يوضح الجدول السابق رقم (٨) إجمالي الدين الداخلي حتى الربع الثالث لعام ٢٠١٩م بلغ ٣٥٩.٨٣٥ مليار ريال، أما الدين الخارجي فبلغ ٢٩٥.٧٨٦ مليار ريال، في حين بلغ إجمالي الدين العام ٦٥٥.٦٢١ مليار ريال.

وبمقارنة الأرقام الواردة في ميزانية ٢٠١٩ و ٢٠٢٠م فيما يخص الدين العام نجد أن الدين الداخلي حتى الربع الثالث لعام ٢٠٢٠م إرتفع بما يعادل ١٣٧.٧٥٧ مليار ريال وذلك نتجة للاقتراض الداخلي من المصارف نتيجة فيروس كورونا التي أوقفت الكثير من القطاعات وزادت النفقات مقارنة بالإيرادات، مما أدى إلى أن تقترض الدولة من تلك المصارف لتغطية العجز، فيما إرتفع الدين الخارجي للربع الثالث للعام ٢٠٢٠ بما يعادل ٥٤.٤٠١ مليار ريال وذلك أيضاً نتيجة للفيروس الذي أثر على كافة قطاعات الدولة مما جعلها تلجأ للصناديق الدولية للاقتراض وكذلك للسندات الحكومية الداخلية والخارجية، حيث بلغ إجمالي الدين العام في الميزانية لعام ٢٠١٩م ٦٥٥.٦٢١ مليار ريال بينما بلغ ٨٤٧.٧٥٣ مليار ريال في عام ٢٠٢٠م أي بزيادة تقدر بـ ١٩٢.١٣٢ مليار ريال وذلك راجع إلى تداعيات فيروس كورونا على الموازنة العامة للدولة خلال تلك الفترة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

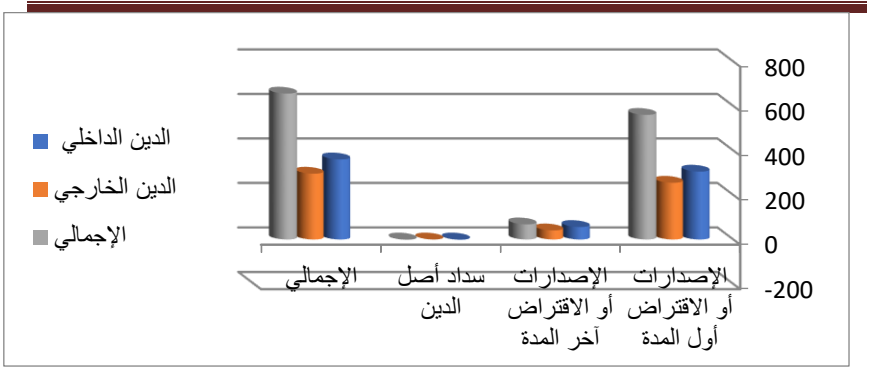

الشكل رقم (١١)

الدين العام حتى الربع الثالث لعام ٢٠١٩

رابعًا: سُبل علاج الآثار والأبعاد الاقتصادية لفيروس كورونا (كوفيد-١٩)

أ. سُبل علاج الآثار والأبعاد الاقتصادية بصفة عامة:

١. ضرورة إجراء العديد من الإصلاحات السريعة لضمان قدرة أنظمة إدارة المالية العامة على دعم الاستجابات لفيروس كورونا على نحو أفضل.

٢. ضرورة إجراء التحويلات أو إعادة التخصيص (مع مراعاة القيود) باستخدام الحد الأدنى من الإجراءات الإدارية، مما يتيح اتخاذ تدابير فورية، وذلك على عكس استخدام الميزانيات التكميلية.

٣. يجب على الحكومة أن تتبع النظام القياسي لإعداد التقارير المالية (المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام أو المعايير الوطنية)، ويمكن للحكومة أن تستفيد من إعداد تقارير مؤقتة على نحو أكثر تكرارًا عن البنود المحددة من أجل عملية إتخاذ القرار.

٤. يجب أن يتخذ مسؤولو المؤسسات العليا في المملكة القرار على نحو مستقل بشأن طبيعة مواجهة فيروس كورونا المستجد (COVID-١٩) ونطاقها والنهج المتبع فيها؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتعين عليهم إجراء عملية المراجعة بأقل فاصل زمني ممكن بعد استعادة الحياة الطبيعية. ومن أجل أن تتمكن هذه المؤسسات من إجراء المراجعة، فإنها بحاجة إلى مواكبة التعديلات التي تُجرى على أنظمة إدارة المالية العامة وتحديد المجالات التي تنطوي على مخاطر محتملة.

ب.سُبل علاج الآثار والأبعاد الاقتصادية في جانب الإيرادات:

١) يجب على الوازارت التنفيذية إدراج مدخراتها في موازناتها في ظل أولويات السياسات وكذلك التطوارت وأي طاقة معطلة، وبنود يمكن تأجيلها إلى وقت لاحق حتى يساعد البنك المركزي السعودي على تحويل الموارد من المجالات ذات الأولية الأقل (مثل الرياضة) إلى المجالات ذات الأولوية القصوى (مثل الرعاية الصحية، وبرامج الدعم الاجتماعي) لدعم جانب الإيرادات في الموازنة العامة للدولة.

٢) ضرورة الإهتمام بالاستثمار في البنية التحتية ذات الجودة العالية، حتى تكون المملكة متأهبة بشكل أفضل لمواجهة الأزمات المستقبلية وتجاوزها. ويجب أن تستثمر في أنظمتها الصحية وترفع جاهزيتها بشكل أفضل لمواجهة مخاطر معروفة وقابلة للقياس، وهو ما يساعد في تفادي الخسائر الصحية والاجتماعية والاقتصادية الهائلة المرتبطة بجوائح عالمية من هذا المستوى.

٣) يجب على صُناع السياسات بالمملكة العمل على بقاء الاستجابة على مستوى الصحة العامة هي أولويتهم الأولى مع الحفاظ على السياسات المالية العامة الداعمة والمرنة والاستعداد للتغير الاقتصادي الذي يحقق التحول.

٤) ضرورة تحسين شفافية المالية العامة (عن طريق سد الفجوة بين الاقتصاد المعني والاقتصادات الأفضل أداء) واعتماد أطر للمالية العامة متوسطة الأجل ذات مصداقية، وتقوية نظم الإدارة المالية العامة، والتي من شأنها أن تساعد على تخفيف وتيرة تراكم الدين العام، مما يساعد المملكة على إحتواء أعباء الديون.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ت.سُبل علاج الآثار والأبعاد الاقتصادية في جانب المصروفات:

١. يتعين على وزارتي المالية والصحة العمل معًا لضمان تحديد مقدار التمويل الإجمالي (الإنفاق) على نحو مناسب واستنادًا إلى تقديرات التكلفة السريعة.

٢. ضرورة الاستثمار في النظم الصحية القوية، وزيادة موارد شبكات الأمان الاجتماعي، والتحول الرقمي. وينبغي أن تعمل السلطات على توفير الدعم الفعال للاستثمارات المواتية للمناخ التي تشجع تحقيق نمو أكثر إخضرارا وغني بفرص العمل القائم على الابتكار وتحفيفًا من أعباء المصروفات في الموازنة العامة للدولة.

٣. يجب توخي الحرص لضمان عدم وقوع تأثير سلبي على النفقات ذات الأولوية القصوى، بما فيها نفقات دعم الفئات محدودة الدخل وسد البنود الضرورية، مثل خدمة الدين. وتخفيض الإنفاق مما يساعد في تجنب التأثير على قطاعات واقعة تحت ضغوط بالفعل بسبب تأثير فيروس كورونا (كوفيد-١٩) مثل قطاعي السياحة والمشروعات الصغيرة.

٤. ضرورة بحث الإجراءات الحكومية والتوصيات الدولية التي يمكن إستمرار العمل بها بعد إنتهاء فيروس كورونا، والنتائج المتحققة على مستوى الوزارات والجهات الحكومية والتي ساهمت في تحسين سير وكفاءة العمل وانعكاساتها على المصروفات العامة للدولة.

خامسًا: الخلاصة

يتطلب علاج تداعيات فيروس كورونا (كوفيد-١٩) استجابة واسعة على صعيد السياسات النقدية والمالية بالمملكة لدعم الطلب وتوفير التمويل اللازم للقطاعات المختلفة والأكثر تضرراً من تفشي فيروس كورونا. بالتالي تعتبر الاستجابة المالية الفورية ضروريةً جداً وذلك من خلال تعزيز الإنفاق على قطاع الخدمات الصحية، ورعاية المرضى، والحد من انتشار الفيروس. حيث أعلنت الحكومات العربية في هذا الصدد، سياسات وإجراءات مشددة في مواجهة فيروس كورونا والحد من انتشاره مثل فرض حظر التجوال في بعد الدول، وإغلاق الأماكن الترفيهية ودور العبادة، فضلاً عن العمل عن بعد في الدوائر الحكومية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادسًا: الخاتمة

النتائج والتوصيات:

أ. النتائج:

١. تم رفض صحة الفرض الأول والذي نص على أن النفقات العامة لعام ٢٠٢٠م بالمملكة العربية السعودية حتى الربع الثالث إرتفعت بدرجة كبيرة نتيجة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وذلك مقارنة بعام ٢٠١٩م، حيث بلغت قيمة المصروفات الإجمالية المنصرفة حتى الربع الثالث لعام ٢٠٢٠ بـ ٧٢٥.٧٠٥ مليار ريال، بينما قدرت بـ ٧٥١.١٧٢ مليار ريال في عام ٢٠١٩م، بإنخفاض قدره ٢٥.٤٦٧ مليار ريال عن عام ٢٠١٩م، وذلك نظراً لإنخفاض المصروفات في تلك الفترة وارتفاعها في الربع الرابع من عام ٢٠٢٠م والذي لم تُعلن عنه الدولة حتى تاريخ الغنتهاء من البحث.

٢. تم التأكد من صحة الفرض الثاني والذي نص على أن للتداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا (كوفيد-١٩) تأثيرًا كبيرًا على الدين العام الداخلي والخارجي للمملكة خلال عام ٢٠٢٠م، حيث بلغ إجمالي الدين العام في الميزانية لعام ٢٠١٩م ٦٥٥.٦٢١ مليار ريال بينما بلغ ٨٤٧.٧٥٣ مليار ريال في عام ٢٠٢٠م أي بزيادة تقدر بـ ١٩٢.١٣٢ مليار ريال وذلك راجع إلى تداعيات فيروس كورونا على الموازنة العامة للدولة خلال تلك الفترة.

٣. هناك عجز مزدوج لكل من المالية العامة وميزان المدفوعات الخارجية مع إنخفاض في أسعار النفط عالميًا، بينما لعلاج ذلك توسعت الحكومة في الإقتراض الداخلي وذلك بتمكنها من تمويل عجز ميزانها الخارجي إعتماداً على فوائضها السابقة بالعملة الأجنبية.

٤. إستجابة ضخمة على مستوى المالية العامة لزيادة القدرات في مجال الصحة، وتعويض الأسر عن الدخل الضائع نتيجة فيروس كورونا، ولكن الإستجابة على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مستوى السياسات ساهمت أيضا في بلوغ الدين العام بالمملكة أعلى مستوياته المسجلة على الإطلاق خلال السنوات الماضية.

٥. قامت المملكة بتقديم دعم مالي بلغ ١٧٧ مليار ريال (٤٧ مليار دولار)، وإلتزمت بدفع ٦٠٪ من رواتب الموظفين السعوديين في القطاع الخاص، ورفع سقف ديونها إلى ما يعادل نصف دخلها الإجمالي المحلي.

٦. أقرت الحكومة خفضا جزئيا في بعض البنود ذات الأثر الأقل اجتماعيا واقتصاديا وقد بلغ حجم الخفض الجزئي في تلك البنود ما يقارب ٥٠ مليار ريال (ما يمثل أقل من ٥ % من إجمالي النفقات المعتمدة في ميزانية العام ٢٠٢٠ م).

٧. بلغت قيمة المبادرات التي أطلقها مكتب خطة تحفيز القطاع الخاص للتخفيف من أثر جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) أكثر من ٣٦ مليار ريال، تستهدف نحو ١٧.٥١١ منشأة وعدة مشاريع تنموية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. التوصيات:

البرامج والإجراءات التنفيذية المقترحة لتطبيق توصيات البحث

جدول(٩)

البرامج والإجراءات التنفيذية المقترحة لتطبيق توصيات البحث

التوصيات	الإجراءات والبرامج المقترحة للتنفيذ	مسؤولية التنفيذ	الموارد المطلوبة	الإطار الزمني
العمل على استخدام تطبيقات تخطيط الموارد المؤسسية لتشغيل أنظمتها لمعلومات الإدارة المالية، والتي تكون قابلة للتعديل لإدراج عملية مناسبة لوضع الميزانية وقواعد المحاسبة ضمن الهياكل القائمة، مما يتيح الحصول على المخصصات والنفقات للاستجابة لفيروس كورونا.	● تخصيص مخصصات للإنفاق على التطبيقات الخاصة بالمالية العامة. ● تكوين لجنة متخصصة في التخطيط لأنظمة المالية العامة المتبعة عالميًا. ● تحديد اختصاصات فريق العمل.	وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط	موارد بشرية وتكنولوجية وموارد مالية	من شهر إلى ثلاثة أشهر
ينبغي على صناع السياسات وضع خطط للطوارئ يمكن تعديل حجمها بمرونة للتصدي للمخاطر الصحية والاقتصادية ومخاطر المالية العامة التي تنشأ عن حالات تفشي الأوبئة المتكررة.	● خطط بديلة للخطط القائمة تعمل على إدارة الأزمة والتنبؤ بها قبل الحدوث. ● تحديد فترات زمنية لتنفيذ تلك الخطط وقت الحاجة إليها.	وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الصحة	موارد بشرية	من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر
ضرورة وضع نظام قوي للإدارة المالية العامة وتنفيذ عمليات فعالة للحصول على المشتريات وفرض	● الإتفاق مع جهة متخصصة في إعداد نظم الإدارة المالية.	وزارة الاقتصاد والتخطيط	موارد بشرية وموارد مالية	من شهرين إلى أربعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضوابط عليها سيساعد على إبطاء تراكم الدين ووضع حد للتغيرات في الإنفاق الحكومي دون خطط مسبقة، مما يضع حدا للنفقات خارج الميزانية غير المبلغ عنها كما يعزز مراقبة المخاطر على المالية العامة.	● توفير مخصصات مالية لوضع تلك النظام وتطبيقه. ● تكوين لجنة تراقب وتتابع الجهة المعدة لتلك النظام.	ووزارة المالية		أشهر
يجب على الحكومة تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي، وزيادة الإيرادات غير النفطية، وتوجيه الدعم لمستحقيه، وتطوير آلية إعداد الميزانية العامة للدولة، وتطوير نظام التقاعد ومعالجة العجز الاكتواري، وتعزيز إدارة الدين العام، والنمو الاقتصادي وتعزيز الاستثمارات الحكومية.	● تشكيل هيئة تكون مختصة بكفاءة الإنفاق المالي يؤول إليها توجيه الصرف على الموارد الضرورية. ● توفير مخصصات مالية لعمل تلك الهيئة. ● تكوين مجلس لإدارة تلك الهيئة على أن تتبع رئيس مجلس الوزراء أو نائبه مباشرة.	مجلس الوزراء	قرار ملكي بإنشاء الهيئة وتشكيل مجلس إدارتها وموارد بشرية ومالية ومادية	من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر
ضرورة قيام البنك المركزي السعودي بدعم الطلب والثقة عن طريق تيسير الأوضاع المالية، وضمان تدفق الإئتمان إلى القطاع العيني، وتعزيز السيولة في الأسواق المالية المحلية والدولية.	● تكوين لجنة تابعه لمحافظ البنك المركزي لتيسير الأوضاع المالية لدعم الثقة. ● تحديد اختصاصات تلك اللجنة وطريقة عملها.	محافظ البنك المركزي ووزير المالية	قرار بتشكيل لجنة من قِبل محافظ البنك المركزي بالتعاون مع الجهات المختصة	من شهر إلى ثلاثة أشهر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضرورة ضمان استدامة المالية العامة وإصلاح الميزانية العمومية الحكومية للتأكد من فاعليتها لمواجهة الصدمات المستقبلية.	● تشكيل لجنة مالية تكون مسؤولة عن الإستدامة المالية بوزارة المالية. ● تحديد اختصاصات تلك اللجنة.	وزير المالية	قرار تنفيذي بتشكيل لجنة وتمكينها من العمل في ضوء إدارة الأزمات.	من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر
يجب أن تكون خطة الإصلاح محددة زمنيا، والبدء بإنشاء شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص وتقديم الدعم والتسهيلات لقطاعات الصناعات الغذائية والدوائية والقطاع الزراعي وتخفيض كلف الطاقة والإنتاج المختلفة عليها إلى جانب تخفيض الإنفاق الحكومي بشكل حقيقي وفعال وفقا لنسب واضحة ومحددة في الموازنة العامة.	● تشكيل لجنة تضم قطاعات حكومية ومجموعة من القطاع الخاص والخيري لتحديد سُبل الدعم لمواجهة الأزمات. ● تحديد نسب واضحة ومحددة في الموازنة العامة تسير عليها تلك الجهات.	وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ووزارة المالية	قرار بتشكيل لجنة تجمع قطاعات حكومية وبعض القطاعات الخاصة والخيرية	من ثلاثة أشهر إلى ستة أشهر

المراجع المستخدمة:

١. أحمد شفيق الشاذلي، "دور التقنيات المالية في تحسين إدارة المالية الحكومية، بحث غير منشور، صندوق النقد العربي العدد ٥٣. (٢٠١٩).

٢. جمال قاسم محمود، "أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي. (٢٠١٨).

٣. محمد خالد المهايني، "محاضرات في المالية العامة"، المعهد الوطني للإدارة العامة. (٢٠١٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، "تأثير أزمة كورونا على المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية" استطلاع واسع النطاق، جامعة الأمير سلطان، جمعية الاقتصاد السعودي، المملكة العربية السعودية. (٢٠٢٠).
٥. الوليد احمد طلحة. "التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية"، العدد الرابع عشر، يونيو، بحوث ودراسات، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة. (٢٠٢٠أ).
٦. الوليد أحمد طلحة. "مخاطر الدين العام في ظل أزمة فيروس كورونا المستجد"، العدد الرابع عشر، يونيو، بحوث ودراسات، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة. (٢٠٢٠ب).

التقارير:

١. البيان التمهيدي للميزانية العاملة للدولة، المملكة العربية السعودية، لعام (٢٠٢١).
٢. تقرير آفاق الاقتصادي العالمي، ٢٠٢٠.
٣. التقرير الربعي الثالث لأداء الميزانية العامة للدولة ٢٠٢٠ م (١٤٤١/١٤٤٢هـ).
٤. وزارة المالية (٢٠٢٠) المملكة العربية السعودية، "التقرير الربعي لأداء الميزانية العامة للدولة، الربع الثالث من السنة المالية ١٤٤٢/١٤٤١هـ".

-المراجع الاجنبية:

١) OAPEC, "OAPEC Monthly Bulletin". (٢٠٢٠) Available at: http://oapecorg.org/Home/Publications/Reports/Monthly-Bulletin
٢) OPEC , Monthly Oil Report, March (٢٠٢٠).
٣) Saudi Central Bank, "The bank's press release on the implications of the Coronavirus, and the policies it has taken in this regard," (٢٠٢٠), available at: http://www.sama.gov.sa/ar-sa/News/Pages/allnews.aspx:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com